بائع عراقي يَحْملُ صحن التمر العراقي

لم تعد البصرة كما كانت في ستينات القرن الماضي ، حيث كانت أشجار النخيل أكثر من ١٣ مليوناً من مجموع نخيل العراق البالـغ ٣٠ مليونا، حتى جاءت تسمية العراق بأرض السواد لوجود غاباتٍ النخيل الكثيفة في أغلب مدنه، وتنفرد البصرة بوجود أكثر من ٣٥٠ نوعا من التمر بين التجاري الذي يصدر، كالحلاوي والساير والزهدي والخضراوي... والخاص الذي يستخدم للاستهلاك المحلي، كالرطب البرحي والبريم والقنطار.نخلة التمر من الأشجار المباركة حيث ورد ذكرها في أغلب الديانات السماوية ولقد زرعها السومريون وعاشوا على ثمارها في وادي الرافدين في العراق منذ أكثر من (٣٠٠٠) سنة قبل الميلاد، كما ورد ذكر نخلة التمر في الشرائع القديمة، إذ ذكر حمورابي النخيل في سبع مواد في شريعته التي تتألف من (٢٨٢) مادة. تنتشر زراعة النخيل في المناطق الحارة وشبه الحارة من العالم ويعد المناخ في معظم مناطق الوطن العربي بما فيها العراق أكثر ملاءمة لزراعة النخيل مما يجعله من بين أكبر المناطق المنتجة للتمور في العالم، والبصرة أكثر المناطق المتخصصة بزراعة النخيل لاسيما في المناطق المحاذية لضفتي شط العرب.

□ البصرة/ ريسان الفهد

فسائل زراعية نادرة تهرب الى خارج العراق

البصـرة: شظايـا القذائـف وشحـة الميـاه قضمتا هامـات النخيل

أسباب تدهور بساتين النخيل

وعن أسباب تدهور النخيل وتراجع إنتاجه في البصرة، قال الباحث في زراعة النخيل عبد العظيم عبد الكريم لـ"المدى" هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى تدهور بساتين النخيل في محافظة البصرة وأدت إلى تقليل أعداد النخيل وانخفاضٍ المساحات المزروعة ورداءة الإنتاج كماً ونوعاً، وتأثير هذه الأسباب إما مباشر أو غير مباشر، ومن هذه الأسباب كما يذكر عبد الكريم "الحروب المتلاحقة التي كانت بساتين البصرة ساحة

للمعارك فيها أدت إلى تجريفها وإسقاط أشجار النخيل وطمر الأنهار وجرف التربة السطحية للبساتين لعملها سدا ترابيا في العمليات العسكرية . مضيفا " إن القذائف المدفعية ساهمت ايضا في قتل النخيل بعدما سقط العديد منها على البساتين ، وثقبت شظايا القذائف جذوعها ، فضلا عن أن العديد من أصحاب البساتين هجروا بساتينهم بسبب هذه الحروب، ولم يعودوا إليها حتى بعد انتهائها بسبب تدمير بساتينهم وبيوتهم وعدم توفر الخدمات الضرورية للحياة.

ويؤشر الباحث الزراعي إلى أن شحة المياه وملوحة وتلوث مياه الري أدت ايضا إلى ضعف نمو أشجار النخيل بثمار رديئة، فضلا عن انخفاض نسب نجاح الفسائل المغروسة، موضحا " قلة العناية المبذولة في خدمة بساتين النخيل وذلك بسبب انخفاض المردود الاقتصادي المتحقق من العمل في خدمتها وانخفاض أسعار التمور، وعدم بيع المنتجات الأخرى للنخيل أسهم في إرجاع أعداد البساتين إلى الوراء.

مؤكدا أن تجارة التمور تعاني من ضعف في التصنيع وضعف في التسويق بسبب انخفاض أسعارها وفقدان العراق لأسواقه العالمية ورداءة نوعية التمور المنتجة، وارتفاع أجور خدمة النخيل بسبب ارتفاع أجور الأيدي العاملة وندرتها لأن نخلة التمر مرتفعة وتحتاج إلى عمال متخصصين ولديهم خبرة وعدم إدخال التقنيات العلمية كالمكننة الحديثة في عملية زراعة وخدمة بساتين النخيل.

هذا ويلفت عبد الكريم إلى ان انتشار آفات وأمراض النخيل أدى إلى موت الكثير منها بسبب مرض تعفن القمة النامية، كما يؤدي قسم من الآفات إلى ضعف الأشجار مثل حفارات النخيل والحشرة القشرية، والقسم الآخر يؤدي إلى تقليل الإنتاج مثل "خياس طلع النخيل" وحشرة الحميرة وغيرها من أمراض النخيل.

وعن الإجراءات التي يمكن إتباعها لتأهيل بساتين النخيل قال الباحث الزراعي "لغرض إعادة تأهيل بساتين النخيل، هناك العديد من الإجراءات والمشاريع التي يجب إجراؤها وخصوصا في بساتين النخيل المدمرة بدرجة كبيره وخصوصا بساتين مناطق الفاو والسيبة والصالحية ومزارع الكوات ونهر جاسم، هذه المناطق جرفت واندثرت أنهارها ورفعت الطبقة السطحية للتربة وهدمت مساكن الفلاحين ولا تتوفر فيها الخدمات لذلك يجب أن تتضافر جهود أغلب الوزارات كل حسب اختصاصها لإعادة الخدمات لهذه المناطق لتشجيع المزارعين على العودة إلى بساتينهم، ومن هذه الأعمال تبليط الشوارع، إيصال الماء العذب والكهرباء، تشيد المدارس والمستوصفات ومراكز الشرطة.

صناعة التمور

تقول بعض الدراسات التاريخية ، أشتهر أهل البصرة في تصنيع التمور، وتفننوا في صناعاتها، وتطورت هذه الصناعة بشكل كبير منتصف القرن الماضي، عندما كان يصدر بـ"الخصاصيف" والأقفاص المصنوعة من السعف والجريد قبل دخول الصندوق الخشب، وصار التمر يعلب بصناديق خشبية وبمختلف الأحجام، فانتشرت المكابس الكبيرة على ضفتي شط العرب بفضل التجار الكبار الذين فتحوا لهم فروعاً في لندن ونيويورك وبيروت وغيرها. ولعل التاجر البريطاني المشهور أندرو ويت الذي دخل العراق مع بداية الحرب العالمية الأولى، هو من أول التجار الذين عرفوا أهمية تمر البصرة، فأنشأ شركة لصناعة التمر صارت في ما بعد أكبر مستودع للتمور في العالم وهي المنطقة المسماة اليوم بنهير الليل عند مدخل نهر الخندق من جهة شط العرب، ثم توالت المكابس التي يقيمها تجار البصرة ، ثم جاءت أسماء جديدة مثل "بيت حنا الشيخ" و"بيت جوك" و"بيت اصفر" و"مارين" و"الداوود" وغيرها.

عصر الجمهورية وتراجع التمور!

يقول المعنيون إن العد العكسي لصادرات البصرة من التمور بدأ بانهيار الحكم الملكي، ومجيء الجمهوريات التي اتجهت إلى النفط بكل طاقاتها، وفتحت الشركات وصار الفلاح يترك حقله ليعمل بأجر يومي الذي هو في الحقيقة أضعاف ما كان يحصل عليه، ثم أن النظام السياسي صار يضايق الملاكين فهربت غالبيتهم إلى دول الخليج والدول الأوربية للبحث عن فسحة الأمان المفقودة في البصرة، وللحفاظ على رؤوس الأموال التي باتت مهددة من جانب النظام . ويقول الحاج محمد العيسى أحد اصحاب مكابس التمور المعروفين في البصرة "إن المتاجرة بتمر البصرة اليوم لا تؤمّن للتاجر حاجته" . العيسى يقول إذا لم يستورد من الناصرية والحلة وغيرهما، فإنه لا يستطيع سد حاجة السوق، لأن مساحات شاسعة من البساتين خرجت تماماً من كونها مصدرة للتمر.

عمتنا النخلة في خطر

مدن النخيل لها همومها!

قائممقام قضاء الفاو وليد الشريفي يقول لـ"المدى" إن "المشكلة الأكبر التي تواجه زراعة النخيل، هي أن المنطقة ما زالت تعاني من وجود مئات الآلاف من الألغام الباقية من مخلفات الحرب العراقية - الإيرانية التي لم تُنزع والتي تسببت بإعاقات للناس، فضلاً عن تحولها إلى صحراء بعد أن كانت واحة خضراء من النخيل والفاكهة". وأشار الشريفي الى وجود مشكلة أخرى تقف وراء انخفاض عدد أشجار النخيل، وهي تهريب الفسائل الجيدة من بعض ضعاف النفوس قبل الاستقرار السياسي والأمني الذي شهدته البصرة، وبين الشريفي أن مشكلة ارتفاع نسبة الملوحة في الأراضي وامتداد اللسان الملحي الى الأراضي الزراعية بسبب شح المياه وعدم الاهتمام بكري الأنهار الكبيرة، أدت إلى انخفاض مستوى المد والجزر، وذلك بسبب الطمي والغوارق الكثيرة التي سدت مجرى الشط الكبير، وهذه الأمور أسهمت في انخفاض الزراعة في قضاء الفاو.

انتاج التمور في انخفاض

بينما قال قائممقام أبي الخصيب "إن الطريق الذي قام بفتحه الجيش العراقي أبان الحرب الأولى امتداداً من منطقة الخورة حتى آخر نقطة في رأس البيشة التابعة إلى قضاء الفاو تسبب في تجريف آلاف الهكتارات من الأرض الزراعية وتحويلها إلى سواتر ترابية ومراصد عسكرية جعلت المنطقة التي يبلغ طولها أكثر من ١٢٥كم أرضا قاحلة".وبين أن تمور البصرة ومنذ ثمانينات القرن الماضي خرجت من السوق العالمية بعد أن خربت الأراضي وقلعت الأشجار نتيجة هذه الحروب الهمجية التي قست على الموارد البشرية والطبيعية، الأمر الذي أدى إلى غلق مكاتب التجار العراقيين في دول العالم اجمع والخليج حتى أن الأسواق العالمية رفعت اسم مدينة البصرة من القوائم المنتجة لأقدم أنواع التمور وأجودها.ووضح أن الحرب الأخيرة التي مر بها العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ تسببت هي الأخرى بإلحاق الأضرار بالمناطق الزراعية وخصوصا في مناطق الفاو وأبي الخصيب وقضاء شط العرب، جراء نزوح العديد من العوائل العرب القاطنة في الأهوار واستوطنوا البساتين التابعة أملاكها إلى شخصيات وعوائل خليجية بعد طرد الحراس المؤتمنين عليها والاستيلاء عليها من دون الزراعة فيها.فيما أكد مدير زراعة البصرة عامر سلمان لـ"المدى" وجود قرارات صادرة عن أمانة رئاسة الوزراء ومجلس المحافظة بإيقاف عمليات تجريف الأراضي خصوصا على الأراضي التي ملاكها خارج العراق، فضلا عن المخاطبات بين الحكومة المحلية والدوائر ذات العلاقة بوضع حد لهذه العمليات والحفاظ على التربة.وأضاف: "استحدثنا آلية جديدة لإكثار عدد الفسائل وذلك بإقامة محطات عديدة لأمهات النخيل في مناطق من البصرة والتي توزعت في مناطق القرنة، والبرجسية، والفاو والهارثة، وأماكن زراعية أخرى تعتبر مشاريع حديثة ستسهم في زيادة أعداد النخيل في المحافظة وذلك بمساعدة جامعة البصرة/ كلية الزراعة.

المنافذ التسويقية

وكشف المستشار الزراعي لمحافظ البصرة د. عبد الحي لـ"المدى" عن وجود مشكلة أخرى أدت إلى ترك الأراضي الزراعية مثل قلة المردودات المادية للمحاصيل الزراعية وعدم وجود المنافذ التسويقية عند استغلال الأراضي، وبالتالي قد أعطى وازعاً إلى ضعاف النفوس لدى ملاك الأراضي والوكلاء لتفتيت الأراضي وبيعها على شكل قطع سكنية مقسمة الى ٢٠٠ او ٣٠٠ متر، مشيرا الى ان هذه الظاهرة استفحلت في الآونة الأخيرة وخرجت آلاف الدونمات من الخدمة الزراعية.

وبين "أن محافظة رصدت هذه المردودات السلبية وتم تشكيل لجنة برئاسة مسؤولي الوحدة الإدارية وبعضوية ممثلين عن الشعبة الزراعية والموارد المائية واتحاد الجمعيات الفلاحية لغرض مسح وجرد الأراضي الزراعية والبساتين غير المعتمدة أو المفتتة فيها حسب التعليمات الواردة في قانوني ٩ و١٠ لسنة ٨٨ من تطبيق أحكام القانون ١١٧ لسنة ١٩٧٠ وفق أحكام القرار ٦٣٤ لسنة ١٩٨١، وستقوم هذه اللجنة التي سميت باللجنة الفرعية بمسح وجرد هذه الأراضي والمسببين لها.

وأوضح أن النتائج التي خرجت بها اللجنة المكلفة رفعت إلى اللجنة المركزية التي غالبا ما يترأسها محافظ البصرة وعضوية مدير الزراعة ومدير الموارد المائية وممثلون عن الحكومة المحلية لغرض رفع هذه التوصيات الى وزارة المالية أو وزارة الزراعة لغرض مصادرة أو تطبيق القوانين بحق هذه البساتين وأصحابها الذين يقومون بعمليات التجريف .

واستطرد قائلا: ان المخاطبات التي أجريت مع الحكومة الاتحادية والمحلية في البصرة بخصوص وضع الإجراءات الرادعة التي تختص بمصادرة الآليات التي تعمل على التجريف او غلق بعض محال او مكاتب الدلالية، وتمت فعلا مخاطبة الأمانة العامة لمجلس الوزراء الذي اصدر قراره المرقم ٣٤٣ في الجلسة الاعتيادية ٤٦ المنعقدة بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٠ من العام الماضي، والتي نصت على عدم السماح بالبناء في الأراضي الزراعية والبساتين وإفرازها بصورة رسمية.

النخيل في تراجع

وقال رئيس اللجنة الخاصة بجرد أراضي بساتين النخيل علي سوادي محمد لـ"المدى" إن "عدد أشجار النخيل في البصرة في تناقص مستمر، والمتبقي منها لا يتجاوز المليون و٥٠٠ ألف نخلة، بعد أن كان العدد يبلغ أكثر من ١٣ مليوناً حتى مطلع العقد الثامن من القرن الماضي" ،مضيفاً أن "الكثير من أشجار النخيل الموجودة حالياً مهددة بالهلاك لقدمها والإهمال الذي يواجهها، فضلاً عن التحديات البيئية والمناخية" . مشيرا إلى أن "غياب الدعم الحكومي دفع بمئات المزارعين إلى العزوف عن زراعة فسائل النخيل والاعتماد على زراعة محاصيل ذات جدوى اقتصادية أفضل، بحيث تكون ثمارها سريعة القطف بخلاف أشجار النخيل التي تثمر بعد مرور أربع سنوات على زراعتها" . ودعا محمد إلى "تنفيذ مشاريع استثمارية لإكثار النخيل عن طريق الزراعة النسيجية"، مشدداً على "ضرورة اعتماد الطرق الحديثة في إكثار النخيل لتعويض الملايين منها التي هلكت جراء الحروب والإهمال" .

من جهته، دعا الخبير الزراعي عبد الحميد الحجاج في حديثه لـ"المدى" إلى "عدم اقتصار الدعم الحكومي لزراعة النخيل على إنشاء محطات بدائية فقط"، وبين "أهمية تأسيس مراكز متخصصة تضم مختبرات لإكثار أصناف منتخبة من النخيل عبر استخدام تقنية الزراعة النسيجية" .

فيما أكد نقيب المهندسين الزراعيين في البصرة علاء هاشم البدران لـ"المدى" أن "مستقبل زراعة النخيل في البصرة سيكون سيئاً ما لم يتم الإسراع بتحديث نظم الري وتنفيذ مشاريع لتوفير المياه الصالحة للري" .

متخصصون : أعداد النخيل البصرية تناقصت إلى ١,٥ مليون بعدما كانت ٣٠ مليوناً !

باحثون زراعيون : الآفات والحشرات وتلوث مياه الري أسهمت في انخفاض أعداد النخيل

حكومة البصرة : ألغام تعود للحرب العراقية - الإيرانية تعيق الفلاحين

بساتين معرضة للتجريف